الأمم المتحدة S/2024/776

مجلس الأمن

Distr.: General
25 October 2024
Arabic
Original: English

الحالة في جنوب السودان

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يقدَّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن 2729 (2024)، الذي مدَّد المجلس بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (البعثة) حتى 30 نيسان/أبريل 2025، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم كل 90 يومًا تقريرا عن تنفيذ ولاية البعثة. ويتناول التقرير التطورات السياسية والأمنية والحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان والتقدّم المحرز في تنفيذ ولاية البعثة في الفترة من 16 تموز/يوليه إلى 15 تشرين الأول/أكتوبر 2024.

ثانيا - التطورات السياسية والاقتصادية

2 - بعد توقيع المشاركين في الوساطة الرفيعة المستوى بشأن جنوب السودان المعروفة باسم مبادرة توماييني، على مجموعة من البروتوكولات (توافق توماييني) في 15 تموز/يوليه، انسحب الجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان من وفد حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشّطة فانضمت إلى المبادرة في اليوم التالي، مشيراً إلى مخاوفه بأن المحادثات الجارية في نيروبي قد حادت عن الغرض المتوخى منها وأنها تقوض الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان.

3 - وفي الفترة من 22 إلى 25 تموز/يوليه، اجتمع كبير الوسطاء في مبادرة توماييني، لازاروس سومبيو، والوفد الحكومي مع الرئاسة في جوبا لتبادُرس إمكانية مواءمة المبادرة مع اتفاق السلام المنشط. وفي 13 آب/أغسطس، قُدّم إلى رئيس جنوب السودان، سلفا كير ميارديت، موجز موقَّع من جميع الأطراف في اتفاق السلام المنشط تعلن فيه أنها اتفقت على وُجوب أن تكون المبادرة متمِّمة للاتفاق لا أن تحل محله.

4 - وفي الفترة من 12 إلى 15 آب/أغسطس، عُقدت محادثات تشاورية في روما، يسَّرتها جماعة سانت إيجيديو، مع قادة المعارضة الذين كانوا قد أبدوا رفضهم للمشاركة في المحادثات في نيروبي، متذرِّعين في ذلك بشواغل أمنية. وكان من بين هؤلاء القادة قائد جبهة الخلاص الوطني، توماس سيريلو؛ وزعيم حركة جنوب السودان الوطنية من أجل التغيير، أليكس ياتا؛ وزعيم الجبهة الوطنية للحركة الوطنية الديمقراطية،

الرجاء إعادة استعمال الورق

إيمانويل أجاوين. وقد أعلنت عناصر الفصيل في وقت لاحق أنها لن تنضم إلى مبادرة توماييني لاعتبارها تهدف إلى إحياء اتفاق السلام المنشط، الذي لم تؤيده أبدا.

5 - وفي 6 آب/أغسطس، أعلن رئيس اللجنة الوطنية للانتخابات أن تسجيل الناخبين وغير ذلك من الأنشطة السابقة للانتخابات لا يمكن أن تبدأ ما لم تُخصص لها الحكومة أموالاً إضافية، وأشار إلى أنه لم يتم استلام سوى قسط ضئيل من تلك الأموال. وفي 12 آب/أغسطس، ذكر رئيس اللجنة الوطنية لمراجعة الدستور كذلك أن التقدم المحرز في هذا الصدد كان ضئيلا بسبب نقص الأموال.

6 - وفي 14 آب/أغسطس، لجأت الرئاسة إلى الهيئات الانتخابية والأمنية لطلب مشورتها التقنية بشأن جدوى إجراء الانتخابات ووضع إطار زمني وميزانية واقعيَين للانتخابات.

7 - وفي 16 آب/أغسطس، اجتمعت اللجنة الدائمة الرفيعة المستوى مع المؤسسات الانتخابية والأمنية وطلبت إلى هذه الهيئات موافاتها بما يستجد لديها من معلومات عن تنفيذ الولاية المنوطة بكل منها، بما في ذلك عن المهام المتبقية والجدول الزمني والميزانية اللازمين لإنجازها. وقُدمت تقارير إلى اللجنة الانتقالية الوطنية في 29 آب/أغسطس. وفي 10 أيلول/سبتمبر، قامت اللجنة الدائمة الرفيعة المستوى بتوحيد التقارير التي وردت إليها من المؤسسات المعنية وبالتوقيع على الوثيقة النهائية التي قُدمت إلى الرئاسة.

8 - وفي 3 أيلول/سبتمبر، أشار مجلس إدارة آلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية إلى وُرود إفادات سردية عن انتشار القوات الموحدة اللازمة، غير أن أعدادها لم تكن محددة. وحتى 19 أيلول/سبتمبر، كان عدد الكتائب المنتشرة في الجيش منحصراً في ثماني كتائب.

9 - وفي 13 أيلول/سبتمبر، واستناداً إلى التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الدائمة الرفيعة المستوى، أعلنت الرئاسة تمديد الفترة الانتقالية لاتفاق السلام المنشط لسنتين، مع إرجاء الانتخابات إلى كانون الأول/ديسمبر 2026. وذكرت أن نقص التمويل هو السبب الرئيسي للتأخير في تنفيذ الاتفاق.

10 - وفي 18 أيلول/سبتمبر، أثنى رئيس جنوب أفريقيا، سيريل رامافوسا، على أطراف الاتفاق لتوصلهم إلى القرار بتوافق الآراء. وفي اليوم نفسه، أعربت سفارات كندا، وفرنسا، وألمانيا، ومملكة هولندا، والنرويج، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، وبعثة الاتحاد الأوروبي في جنوب السودان عن خيبة أملها من قرار التمديد. وفي 19 أيلول/سبتمبر، أصدر الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بياناً مشتركاً يدعو الحكومة إلى تجديد قوة الدفع بتنفيذ اتفاق السلام المنشط. وفي اليوم نفسه، دعت مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى اتخاذ تدابير ملموسة تؤدي إلى تنفيذ الاتفاق وحثت جميع الجهات صاحبة المصلحة على العمل بشكل تعاوني من أجل إجراء انتخابات شفافة وذات مصداقية. وفي 23 أيلول/سبتمبر، دعا الأمين التنفيذي لإيغاد إلى تجديد بذل الجهود وتخصيص الموارد الكافية لإنجاز المهام المتبقية في غضون الفترة الممدَّدة.

11 - وفي 7 تشرين الأول/أكتوبر، وبإيعاز من الرئيس للنظر في جميع بروتوكولات توماييني، وقّعت اللجنة الدائمة الرفيعة المستوى بالأحرف الأولى على وثيقة تتضمن تقييمها وتوصياتها بشأن مواءمة مبادرات توماييني للسلام مع اتفاق السلام المنشط. وقال أمين اللجنة، مارتن إيليا لومورو، إن الاهتمام في التقرير انصب على التوصيات المستمدة من عملية توماييني، وبالأخص بشأن ما يتعارض من بروتوكولات تقاسم السلطة مع اتفاق السلام المنشط.

التطورات السياسية الأخرى

12 - أصدر المجلس التشريعي الوطني الانتقالي المنشط قانوناً يتعلق بإدارة الشؤون المالية والعدالة الانتقالية. وشمل مشروع (تعديل) قانون المكتب الوطني للإحصاء لعام 2018 (2024)؛ ومشروع (تعديل) قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لعام 2012 (2024)؛ وقانون المشتريات العامة والتصرف في الأصول لعام 2024؛ ومشروع القانون المتعلق بإنشاء لجنة المخصصات الضريبية والمالية والرصد لعام 2024؛ ومشروع القانون المتعلق بإنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة ولأم الجراح لعام 2024؛ ومشروع القانون المتعلقة بإنشاء هيئة التعويض وجبر الضرر لعام 2024. وصدَّق المجلس التشريعي أيضا على الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب. وفيما يتعلق بمشروع (تعديل) قانون الأمن الوطني لعام 2014 (2024)، الذي يُبقي على أحكام محل خلاف تمنح جهاز الأمن الوطني صلاحية الاعتقال، لم يتخذ السيد كير أي إجراء لحجب الموافقة على مشروع القانون هذا، على الرغم من دعوات بعض الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والمجتمع الدولي. وفي 13 آب/أغسطس، قال المتحدث باسم المجلس التشريعي الوطني الانتقالي المنشط إن مشروع القانون أصبح ساري المفعول.

13 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرى السيد كير تعيينات جديدة في المناصب الحكومية الرئيسية، شملت وزير شؤون الرئاسة، ونائب وزير الداخلية، ونائب حاكم ولاية غرب الاستوائية، وحاكم ولاية واراب، والمدير العام لمكتب الأمن الداخلي التابع لجهاز الأمن الوطني، من بين مسؤولين آخرين. وبعد سبعة أيام من التعيين الأولي، ألغى السيد كير تعيين أكول كور كوك في منصب حاكم ولاية واراب. وجعل السيد كير أيضاً منصب قائد الحرس الرئاسي المعروف باسم فرقة النمور يُشغل بالتناوب.

الاتصالات والتطورات الإقليمية

14 - في إطار جهود جنوب السودان المبذولة لاستعادة السلام والاستقرار في السودان، التقى السيد كير في 18 تموز/يوليه بنائب قائد قوات الدعم السريع، عبد الرحيم حمدان دقلو، في جوبا. وفي 16 أيلول/سبتمبر، قام رئيس مجلس السيادة الانتقالي في السودان وقائد القوات المسلحة السودانية، الفريق أول عبد الفتاح البرهان، بزيارة إلى جوبا لإجراء مباحثات ثنائية، بما في ذلك ما يتعلق باستئناف صادرات النفط من جنوب السودان.

15 - وفي 24 تموز/يوليه، قام السيد كير بزيارة إلى جنوب أفريقيا للتباحث مع السيد سيريل رامافوسا بشأن تنفيذ اتفاق السلام المنشط ومبادرة توماييني، والعلاقات الثنائية. وفي 11 آب/أغسطس في كيغالي، حضر السيد كير حفل تنصيب بول كاغامي رئيساً لرواندا بعد إعادة انتخابه، وتباحث معه السلام والاستقرار في المنطقة والعلاقات الثنائية. وفي 26 آب/أغسطس، سافر السيد كير إلى نيروبي لحضور إطلاق حملة رئيس وزراء كينيا الأسبق، رايلا أمولو أودينغا، لمنصب رئاسة مفوضية الاتحاد الأفريقي.

16 - وفي الفترة من 1 إلى 8 أيلول/سبتمبر، حضر السيد كير منتدى التعاون بين الصين وأفريقيا لعام 2024 في بيجين وأجرى محادثات ثنائية مع رئيس الصين، شي جين بينغ.

17 - وفي 17 أيلول/سبتمبر، قام وزير خارجية جيبوتي، محمود علي يوسف، بزيارة إلى جنوب السودان لمناقشة المسائل التي تؤثر على المنطقة وكذلك العلاقات الثنائية.

18 - وفي 14 تشرين الأول/أكتوبر، أعلن مسؤولون في حكومة السودان وحكومة جنوب السودان، بعد اجتماع عُقد في بورتسودان، أن خط أنابيب النفط قد تم تصليحه وأصبح جاهزاً من الناحية التقنية لاستئناف صادرات النفط من حقول أعالي النيل.

الحالة الاقتصادية

19 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل سعر صرف جنيه جنوب السودان غير مستقر، حيث كان متقلباً بين 000 5 جنيه و 000 4 جنيه مقابل دولار الولايات المتحدة في السوق غير الرسمية بسبب انخفاض احتياطيات مصرف جنوب السودان من العملات الأجنبية. وكان ذلك استمرارًا في سعر صرف العملة للانخفاض الحاد المسجل في قيمتها منذ كانون الثاني/يناير عندما بلغ 200 1 جنيه مقابل دولار الولايات المتحدة، أي بانخفاض قدره 258 في المائة. ويُعزى ارتفاع قيمة صرفه إلى 000 4 جنيه مقابل دولار الولايات المتحدة في أيلول/سبتمبر إلى تدخلات المصرف. وفي 15 تشرين الأول/أكتوبر، بلغ السعر الرسمي للصرف 954 2 جنيها مقابل دولار الولايات المتحدة، مما أدى إلى فجوة بنسبة 46 في المائة بين سعرَي الصرف الرسمي وغير الرسمي.

20 - ووفق ما ذكره المكتب الوطني للإحصاء، استمر التضخم السنوي في الارتفاع، حيث وصل إلى 107,3 في المائة في تموز/يوليه مقارنة مع 1,6- في المائة في تموز/يوليه 2023. أما الغذاء فقد كانت إمكانية الحصول عليه أقل مما كانت عليه، حيث سجلت أسعار المواد الغذائية الأساسية مثل الذرة الرفيعة والقمح والزيت والدقيق ارتفاعًا حادًا. ووفقا لما ورد في *تقرير التنمية المستدامة لعام 2024*، ارتفعت تكلفة سلة الحد الأدنى للإنفاق من 235 122 جنيها في كانون الأول/ديسمبر 2023 إلى 314 410 جنيها في أيلول/سبتمبر 2024. وارتفعت نسبة السكان الذين يعيشون على 2,15 دولارا في اليوم من 41 في المائة في عام 2011 إلى 79 في المائة في عام 2024. ويؤدي ذلك إلى تفاقم عدم المساواة بين الجنسين وتعرُّض النساء للعنف الجنسي والجنساني نتيجة للإجهاد الناجم عن عوامل اقتصادية ومحدودية إمكانية الحصول على الموارد ونقص خدمات الدعم.

21 - وفي 25 أيلول/سبتمبر، قدم وزير المالية والتخطيط مشروعَ ميزانية الفترة 2024-2025 إلى المجلس التشريعي الوطني الانتقالي المنشط. وتبلغ النفقات المقررة 4,2 تريليونات جنيه (651 1 مليون دولار) ومن المتوقع أن تبلغ الإيرادات 2,3 تريليون جنيه (893 مليون دولار)، مما يؤدي إلى عجز مالي قدره 1,9 تريليونات جنيه (758 مليون دولار، أو ما نسبته 46 في المائة) مع انخفاض عائدات النفط بنسبة 70 في المائة منذ انفجار خط الأنابيب. ويعطي مشروع الميزانية الأولوية لدفع مرتبات الموظفين والزراعة وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية. وسيكون الانضباط المالي والنقدي مطلوبًا، بما في ذلك كفالة الشفافية في عائدات النفط وأسعار الصرف.

ثالثا - الحالة الأمنية

22 - استمرت حوادث العنف خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لا سيما في المناطق الحدودية بين ولايتَي واراب والبحيرات، وفي شرق الاستوائية وجونقلي. فقد استمر تأثُّر الحالة الأمنية في جميع أنحاء جنوب السودان بأعمال العنف والهجمات الانتقامية القبلية المرتبطة بالماشية، خاصة في منطقتَي بحر الغزال الكبرى وأعالي النيل الكبرى. وفي المنطقة الاستوائية الكبرى، شهدت الفترة المشمولة بالتقرير زيادة في

عمليات قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان لصد استيلاء جبهة الخلاص الوطني على الأراضي والمنازعات العابرة للحدود، لا سيما في ولايتَي وسط الاستوائية وشرق الاستوائية، مما أدى إلى وقوع إصابات في صفوف المدنيين ونزوحهم، الأمر الذي زاد من تفاقم الشواغل المتعلقة بحماية المدنيين.

منطقة أعالي النيل الكبرى

23 - في منطقة أعالي النيل، أثار القصف الجوي الذي شنته القوات المسلحة السودانية على بلدة خور تمباك مخاوف من امتداد رقعة النزاع الدائر في السودان إلى جنوب السودان. وقد أسفر الهجوم، الذي قيل إنه استهدف منشقين من القوات المسلحة السودانية انضموا إلى قوات الدعم السريع، عن وفاة قاصرَين. وفي سياق منفصل، ظلت التوترات على أشدها في محلية الناصر، حيث تجددت الاشتباكات بين قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وشباب مسلحين من عشيرة النوير في الفترة بين 14 و 17 تموز/يوليه. وقُتل ثمانية أشخاص، من بينهم ثلاثة ضباط من قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، وأصيب ستة آخرون بجروح. كما أدى ذلك إلى نزوح مدنيين. وعلى الرغم مما تبذله الحكومة والبعثة من جهود لتحسين الوضع، بسبل منها وقف إطلاق النار بين أطراف النزاع، لا تزال العلاقة بين قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وشباب النوير المسلح هشة بسبب انعدام الثقة المتبادل والمظالم التي لا تزال قائمة. وقد واصلت البعثة إشراك الأطراف المعنية صاحبة المصلحة على المستوى الوطني ومستوى الولايات.

24 - وفي ولاية الوحدة، في الفترة ما بين 5 و 15 آب/أغسطس، انتهت عملية التحري عن قوات الفريق سيمون ماقويك قاي، فيما جرى التحري عن شباب قبيلة تيرشوانق المسلح لنزع سلاحهم وتسريحهم وإدماجهم المحتمل في صفوف قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان. وقد بلغ عدد الجنود الذين جرى التحري عنهما حوالي 000 7 جندي في محليات ربكونا وغيت وكوج.

25 - وفي حادث منفصل وقع في الفترة ما بين 9 و 11 آب/أغسطس، عمد شباب مسلحون من محلية ربكونا إلى مهاجمة السكان المحليين في قرية أليني، بمحلية باريانغ، في منطقة روينق الإدارية، مما أسفر عن قتل سبعة أشخاص، من بينهم عنصران من المهاجمين، وإصابة ستة أشخاص بجروح، والإغارة على مئات الرؤوس من الماشية، التي استُردت لأصحابها في وقت لاحق. وقد استمرت سلسلة الهجمات في تأجيج حالة عدم الثقة بين منطقة روينق الإدارية وولاية الوحدة.

المنطقة الاستوائية الكبرى

26 - منذ 17 تموز/يوليه، أسفرت الحوادث المرتبطة بجبهة الخلاص الوطني في ولايتَي شرق الاستوائية ووسط الاستوائية عن وقوع ما لا يقل عن 61 إصابة في صفوف المدنيين، واختطاف 58 شخصاً، من بينهم عاملون في مجال المساعدة الإنسانية. وعلى الرغم من إطلاق سراح معظم المختَطفين أو فرارهم من قبضة مختطفيهم، لا تزال العمليات التي تشنها قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان على قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان تثير المخاوف بشأن حماية المدنيين. ففي الفترة من 4 إلى 6 آب/أغسطس، أسفرت الاشتباكات التي دارت بين قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وجبهة الخلاص الوطني في محلية إيكوتوس بولاية شرق الاستوائية عن وقوع إصابات في صفوف المدنيين ونزوحهم. وقيل إن القتال اندلع في أعقاب المضايقات وأعمال حرق القرى في سياق العمليات المناهِضة لجهاز الأمن الوطني في المنطقة. وفي 9 تشرين الأول/أكتوبر، وقعت ثلاث هجمات منفصلة في مقاطعة جوبا، نفذها القائد السابق لجبهة الخلاص

الوطني، العميد كيني واريور، وقوات الخلاص الوطني المتحدة، بقيادة الفريق جون كيني لوبورون، وأسفرت عن مقتل 14 شخصاً. وواصلت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان العمل مع السلطات المحلية وقادة قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان والسلطات الدينية لتهدئة التوترات وتسهيل إطلاق سراح المختَطفين ومعالجة الشواغل المتعلقة بحماية المدنيين. وقد أصدرت البعثة بيانَين صحفيَين في 17 تموز/يوليه و 11 تشرين الأول/أكتوبر أدانت فيهما الهجمات الواسعة النطاق.

27 - وتجددت النزاعات العابرة للحدود على الأراضي مع أوغندا وإثيوبيا، حيث أُبلغ عن وقوع حادثَين منفصلَين في ولاية شرق الاستوائية يومَي 20 و 22 تموز/يوليه، على التوالي، أسفرا عن قتل ما مجموعه 14 شخصًا ونزوح مجتمعات محلية على امتداد الحدود.

28 - وفي ولاية غرب الاستوائية، لا تزال الحالة الأمنية على امتداد الحدود مع جمهورية أفريقيا الوسطى في محلية طمبرة متوترة. وفي الوقت نفسه، أدى قتل جندي من القوات الموحدة اللازمة في بلدة يامبيو يوم 22 آب/أغسطس إلى اندلاع اشتباكات في 25 آب/أغسطس بين قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان والجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان، أسفرت عن تعزيز قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان لوجودها وتولّيها قيادة عمليات نزع السلاح في بلدة يامبيو والمناطق المحيطة بها. وأُبلغ عن وقوع حالات تحرش، شملت الاغتصاب وسوء المعاملة خلال تلك العمليات. وعلى الرغم من هدوء التوترات باعتقال المشتبه به في حادثة 22 آب/أغسطس، أثار الوضع مخاوف السكان المدنيين.

منطقة بحر الغزال الكبرى

29 - في منطقة تونج الكبرى، بولاية واراب، استمرت أعمال العنف الطائفي. وقد عمدت طائفتا ثيك ولوانجانق إلى تنفيذ هجمات انتقامية في تموز/يوليه وآب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر، أسفرت عن قتل أكثر من 114 شخصًا وإصابة 82 آخرين بجروح. وأُبلغ أيضا عن حالات إغلاق الطرق لعزل عشيرة لوانجانق. ورداً على ذلك، قدم أفراد من عشيرة لوانجانق في جوبا التماساً إلى الحكومة يطالبون فيه بمنطقة إدارية مستقلة.

30 - وعلى امتداد حدود ولايات واراب والبحيرات وغرب بحر الغزال، انخفضت حوادث العنف القبلي. وفي ولاية البحيرات، تجددت أعمال العنف بين قبيلتَي دينكا نقوك ودينكا روب في 27 تموز/يوليه، مما أسفر عن قتل 4 أشخاص وإصابة 11 آخرين بجروح.

رابعا - الحالة الإنسانية

31 - شهد جنوب السودان هطول أمطار بمعدلات تفوق المتوسط منذ أيار/مايو، ناجمة عن نمط الطقس لتيار النينيو، الذي من المتوقع أن يستمر حتى تشرين الثاني/نوفمبر، مع توقعات بهطول أمطار في أواخر تشرين الأول/أكتوبر. وقد تسببت الأمطار الغزيرة وانسكاب كميات ضخمة من المياه من بحيرة فيكتوريا في أوغندا إلى نهر النيل في فيضانات واسعة النطاق في جميع أنحاء البلد. ووفقًا لما ذكره مركز الأمم المتحدة المعني بالسواتل، من المحتمل أن يتعرَّض حوالي 000 900 شخص للفيضانات. وحتى 15 تشرين الأول/أكتوبر، تضرر من الفيضانات حوالي 000 893 شخص في 42 محلية. ونزح أكثر من 000 241 شخص بسبب الفيضانات في 16 محلية، بحثًا عن المأوى في أراضٍ مرتفعة.

32 - وبسبب الأمطار الغزيرة والفيضانات، أصبحت 15 طريقًا من طرق الإمداد الرئيسية غير سالكة، مما أثر على منطقتَي أعالي النيل الكبرى وبحر الغزال الكبرى. وقد اضطرت الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني إلى استخدام وسائل النقل الجوي والنهري، وهي بدائل باهظة التكلفة وغير موثوقة.

33 - ومنذ اندلاع النزاع في السودان في نيسان/أبريل 2023، شهد جنوب السودان تدفق 944 830 شخصا فراراً من الحرب، وهم يشكِّلون أكثر من 6 في المائة من إجمالي عدد سكان جنوب السودان الذي يقدر بحوالي 12,4 مليون نسمة. ويواصل الشركاء في مجال العمل الإنساني تقديم المساعدة، حيث لا يزال نقل العائدين واللاجئين إلى وجهاتهم النهائية من مراكز العبور حاجة ماسة. فمنذ أن بدأ النزاع، ساعدت الأمم المتحدة 975 319 عائداً في الوصول إلى وجهاتهم النهائية.

34 - وظلت الحالة الأمنية على الصعيد دون الوطني متقلبة، مما زاد من تعقيد جهود الاستجابة الإنسانية. وفي 17 آب/أغسطس و 1 تشرين الأول/أكتوبر، أدت أعمال العنف الطائفي في محلية شرق التونج، بولاية واراب، إلى سقوط قتلى وجرحى ونزوح أكثر من 000 10 شخص وتدمير للممتلكات. وقد أُبلغ عن وقوع أضرار واسعة النطاق ونهب للإمدادات الغذائية من مستودع المساعدات الإنسانية الذي كان يختزن أكثر من 20 طنًا من الإمدادات الغذائية. وأدت أعمال عدائية مماثلة في محلية الناصر في ولاية أعالي النيل، يومَي 14 و 15 آب/أغسطس، إلى نزوح عدد غير معروف من المدنيين وأجبرت المنظمات الإنسانية على تعليق أنشطتها نتيجة للمخاوف الأمنية. وفي 15 آب/أغسطس، أدى تصاعد التهديدات الموجهة ضد الموظفين إلى قيام منظمة "أطباء بلا حدود" بتعليق خدماتها الصحية ونقل موظفيها من محلية أولانق في ولاية أعالي النيل.

35 - وكانت الأزمات الصحية أيضًا آخذة في التصاعد، حيث أبلغت ولاية الوحدة عن تسجيل أكثر من 300 1 حالة إصابة بفيروس التهاب الكبد من الفئة هاء منذ تفشي المرض في شباط/فبراير، ولا سيما في مخيم بانتيو للنازحين وفي بلدتَي ربكونا وبانتيو. وفي 17 تموز/يوليه، أُعلن عن تفشي فيروس التهاب الكبد من الفئة هاء، يرتبط بتدفق الأشخاص من السودان، في منطقة أبيي الإدارية. وحتى 15 تشرين الأول/أكتوبر، تبيَّن من 97 عينة من العينات الـ 98 التي خضعت للاختبار لمُشتبهٍ في إصابتهم بجدري القردة عدم إصابتهم بالمرض، حيث لا تزال عينة واحدة قيد التحقيق، وفقًا لما ذكرته وزارة الصحة.

36 - وظل جنوب السودان أحد أخطر البيئات بالنسبة للعاملين في المجال الإنساني. فقد أعاقت القيود المستمرة على سبل إيصال المساعدة بشدة الجهود المبذولة للوصول إلى الفئات الأكثر ضعفاً. وفي الفترة ما بين 16 تموز/يوليه و 15 تشرين الأول/أكتوبر، أُبلغ عن وقوع 118 حالة تقييد لإيصال المساعدات الإنسانية، بما في ذلك العوائق البيروقراطية والمادية والحوادث الأمنية. وشكّلت الحالة الأمنية على امتداد طريق جوبا - نيمولي، في أعقاب الاعتداء على حافلة ركاب في 24 أيلول/سبتمبر، تهديداً كبيراً لتوريد البضائع إلى سوق جوبا. وأدى اختطاف موظفي المساعدات الإنسانية طلباً لفدية إلى قيام منظمة دولية غير حكومية بتعليق خدماتها الصحية في محلية ياي، مما أدى إلى انخفاض فرص حصول السكان على الرعاية الصحية.

37 - وتسعى خطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية لعام 2024 إلى الحصول على 1,8 بليون دولار لمساعدة 6 ملايين شخص في جميع أنحاء جنوب السودان. فحتى 15 تشرين الأول/أكتوبر، لم تكن الخطة ممولّة إلا بما نسبته 57,2 في المائة (1,2 بليون دولار). وفي ظل هذا النقص، أعطى الشركاء في المجال الإنساني الأولوية لجهودهم، مع تركيز الاهتمام على المناطق التي هي أكثر ضعفاً من غيرها.

خامسا - تنفيذ المهام المقررة للبعثة

ألف - دعم تنفيذ اتفاق السلام المنشَّط وعملية السلام

38 - واصلت قيادة البعثة بذل مساعيها الحميدة من خلال التواصل مع الرئاسة والأحزاب والجهات المعنية في مبادرة توماييني والآلية الثلاثية والشركاء الآخرين. وواصلت الآلية الثلاثية، التي تضم الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والأمم المتحدة، دعوتها للاستجابة للمجالات العشرة الرئيسية ذات الأولوية التي تتطلب اتخاذ قرارات للتوصل إلى وضع دستور دائم والتحضير للانتخابات. وفي هذا الصدد، قام ممثلو الآلية الثلاثية في 15 تموز/يوليه بزيارة مجلس الأحزاب السياسية في إطار التواصل مع المؤسسات الانتخابية الرئيسية للتحقق من مدى استعدادها والفرص المتاحة لدعمها.

39 - وفي الفترة من 10 إلى 13 أيلول/سبتمبر، نظمت البعثة، بالتعاون مع مؤسسة ماكس بلانك للسلام الدولي وسيادة القانون، حلقة عمل عن النظام الاتحادي وتقاسم السلطة لصالح اللجنة الوطنية لمراجعة الدستور. وحضر الحلقة 77 مشاركاً (22 منهم نساء)، بما في ذلك قيادة اللجنة الوطنية لمراجعة الدستور وأمانتها والمفوضين والأوساط الأكاديمية ومنظمات من المجتمع المدني وممثلين عن وزارة الشؤون الاتحادية ووزارة العدل والشؤون الدستورية. ونظر المشاركون في حلقة العمل في مسألة نقل الصلاحيات السياسية في ظل النظام الاتحادي والطرق الكفيلة بتعزيز فهم مبادئ عملية وضع الدستور الدائم.

40 - وعملت البعثة على تهيئة بيئة مواتية لإجراء الانتخابات بدعمها للفضاء المدني والسياسي وبناء المؤسسات. فقد يسَّرت البعثة حلقة عمل يومَي 7 و 8 آب/أغسطس لصالح جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان بشأن أمن الانتخابات والتخطيط لها وبشأن العنف ضد المرأة في الانتخابات، وذلك قبل دعم البعثة لوضع خطة أمنية شاملة للانتخابات. وفي 5 أيلول/سبتمبر، ساعدت البعثة اللجنة الوطنية للانتخابات في تنظيم الاجتماعات الافتراضية الشهرية مع اللجان العليا للانتخابات في الولايات. وفي يومَي 8 و 11 تشرين الأول/أكتوبر، دعمت البعثة تنظيم حلقة عمل تعريفية على مستوى البلد موجهة للجان العليا للانتخابات في الولايات لتعريفهم بالمفاهيم الأساسية لإدارة الانتخابات والأطر القانونية والتربية المدنية وتثقيف الناخبين.

41 - ودعمت البعثة تنظيم ثلاثة منتديات خاصة بالأحزاب السياسية على صعيد الولايات في ولاية الوحدة (17 و 18 تموز/يوليه) وولاية غرب الاستوائية (7 و 8 آب/أغسطس) وولاية جونقلي (24 إلى 26 أيلول/سبتمبر). وقد تُوجت المنتديات، التي جمعت 294 مشاركاً (77 منهم نساء)، من بينهم أعضاء منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية ومسؤولو حكومات الولايات والأجهزة الأمنية والزعماء الدينيون والسلطات التقليدية، ببيانات مشتركة تحدد توصيات ترمي إلى تعزيز الحيز المدني والسياسي، بما في ذلك تنفيذ تخصيص حصة قدرها 35 في المائة للمرأة لغرض مشاركتها المجدية في ذلك. وأسهمت المنتديات أيضا في استحداث منبر للمشاركة البناءة على نطاق الانتماءات الحزبية وفيما بين مجموعات متنوعة من الجهات المعنية، الملتزمة بمتابعة تنفيذ القرارات التي اعتمدتها. ونتيجة لذلك، صادق مجلس الوزراء في ولاية غرب الاستوائية على البيان بالإجماع، فيما أصدر الحاكم بيانًا إلى جميع أجهزة الولاية يرمي إلى ضمان فتح الحيز المدني والسياسي.

باء - حماية المدنيين وتخفيف حدة النزاعات القبلية

42 - في إطار ما تبذله البعثة من جهود في مجال حماية المدنيين، نفذت البعثة ستة برامج للتخفيف من حدة النزاعات القبلية. ففي ولاية غرب بحر الغزال، قامت البعثة وشركاؤها، في 17 تموز/يوليه، بتيسير حوار عشائري بين قبيلتَي البالاندا في كبايل ولووو في وروكرودونق للبت في المنازعات على الحدود والموارد الطبيعية لصالح 68 مشاركاً (من بينهم 12 امرأة). وقد مكن الحوار القبليتين من مناقشة خلافاتهما والاتفاق على المسائل البالغة الأهمية، حيث أدى ذلك إلى وضع توصيات يقبلها الطرفان لتسوية المنازعات وتعزيز سبل التعايش السلمي. وفي ولاية غرب الاستوائية، عمَّمت البعثة رسائل سلام في مقاطعة طمبرة، استهدفت 200 مشارك (من بينهم 100 امرأة) لتهدئة التوترات الطائفية بين قبيلتَي الأزاندي والبالاندا. وجاء ذلك في أعقاب إرجاء مؤتمر السلام بسبب المخاوف الأمنية، بطلب من مفوض طمبرة. وفي ولايتَي البحيرات والوحدة، يسَّرت البعثة حوارا للسلام عبر الحدود بين قبيلتي النوير والدينكا، استهدف 77 مشاركاً (من بينهم 7 نساء)، لمعالجة النزاعات الناشئة التي تُعزى أسبابها إلى التنافس على الموارد وسرقة الماشية، تُوِّج بإبرام اتفاق للسلام.

43 - وللتصدي للنزاعات المستمرة التي تُعزى أسبابها إلى العنف القائم على الفئات العمرية من قبيلة مورلي، دعمت البعثة تنظيم مؤتمرين لفئات العمرية بقيادة رئيس إدارية البيبور الكبرى في ليكوانغولي وغوموروك الأول في الفترة من 26 إلى 31 تموز/يوليه والثاني في الفترة من 6 إلى 8 آب/أغسطس. وقد ناقش المشاركون في المؤتمرين السبل الكفيلة بمعالجة انعدام الأمن، بما في ذلك مع ولايتَي جونقلي وشرق الاستوائية المجاورتين. ومن النتائج الأساسية المنبثقة عن المؤتمرين الالتزام بإنهاء النزاعات القائمة على الفئات العمرية والهجمات عبر الحدود على القبائل المجاورة، وحل مخيمات رعاة الماشية القائمة على الفئات العمرية بحلول كانون الثاني/يناير 2025، وإعادة الأطفال والنساء المختَطفين إلى ذويهم. وفي وقت لاحق، قامت البعثة بتيسير عودة 11 طفلاً من أطفال قبيلة توبوزا (من بينهم 3 فتيات) من بيبور إلى أُسرهم في ولاية شرق الاستوائية.

44 - وعززت البعثة قدرات 62 فرداً من قادة المجتمعات المحلية والسلطات المحلية وممثلي المنظمات المجتمعية (من بينهم 7 نساء) في مجال حماية المدنيين في إدارية البيبور الكبرى وواراب. وعملت البعثة مع خمس لجان معنية بالحماية المجتمعية في غرب الاستوائية من أجل تعزيز آليات الإنذار المبكر. وتم تسليم ثلاثة عشر مشروعاً من المشاريع السريعة الأثر في جميع أنحاء البلد، من بينها ثلاث مدارس ابتدائية؛ ونظام للألواح الشمسية؛ وجسر؛ ومبنى محكمة، ومكتب مدعٍ عام، وأماكن إقامة للقاضي والمدعي العام؛ ومقر إقامة القاضي بعد تجديده؛ ومركز شرطة؛ ومركز للعدالة؛ وسجن؛ ومرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية للسجون؛ ومركز لشؤون السلام المجتمعي؛ ومركز للشباب متعدد الأغراض. ويسَّرت البعثة انطلاق دورتَي تدريب مهنيتين استهدفتا 80 مشاركاً (من بينهم 40 امرأة) في محلية الولو، بولاية البحيرات، في 23 تموز/يوليه، و 50 مشاركاً (من بينهم 24 امرأة) في محلية طمبرة، بولاية غرب الاستوائية، في 13 آب/أغسطس، وذلك بهدف تعزيز القدرة على الصمود والحد من العنف المجتمعي. وفي 1 تشرين الأول/أكتوبر، يسَّرت البعثة تنظيم جلسة بشأن اتفاق مركز القوات لصالح 35 من مسؤولي الحكومة (من بينهم 4 نساء) في ولاية شمال بحر الغزال، تناولت العوائق التشغيلية التي تحول دون تحقيق الكفاءة والتعاون وإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية. وبعد دعم تقني كبير من البعثة وشركائها، أطلقت الحكومة

في 10 تشرين الأول/أكتوبر خطة عمل جنوب السودان المتعلقة بالعودة والإدماج والتعافي للفترة 2024-2028 الرامية إلى النهوض بإعداد حلول دائمة للنازحين والعائدين واللاجئين.

45 - وفي 16 تموز/يوليه، نظمت البعثة حفلاً ختامياً لأول مشروع لها للحد من العنف المجتمعي في جنوب السودان موجه للمقاتلين السابقين. وقد تولى تنفيذ المشروع برنامجُ الأمم المتحدة الإنمائي بمساعدة تقنية من البعثة وتمويل من فرنسا، وتم تنفيذه في الفترة من كانون الثاني/يناير 2023 إلى حزيران/يونيه 2024 في ولاية غرب بحر الغزال. وقد استهدف المشروع 500 شخص (250 شخصا منهم مقاتلون سابقون)، من بينهم 137 امرأة.

46 - ومنذ 27 آب/أغسطس، ما فتئت البعثة تقدم الدعم الاستراتيجي والتقني لتنفيذ مشروع صندوق بناء السلام الرامي إلى تعزيز الشراكات المجتمعية للحد من العنف المجتمعي في ولاية النيل الأبيض ومنطقة نهر السوباط للنهوض بالتماسك الاجتماعي - الاقتصادي واستخدام نهرَي النيل الأبيض والسوباط للأغراض السلمية.

47 - وقامت البعثة بتسيير 145 15 دورية، منها 566 دورية متكاملة تضم شرطة الأمم المتحدة وموظفين مدنيين لحماية المدنيين. وحافظت القوة على قدرتها على الاستجابة في حالات الأزمات باحتفاظها بقوة متنقلة وسريعة الاستجابة. وقد تحقَّق ذلك عن طريق 366 4 دورية لحماية القوات.

48 - وبهدف توسيع مناطق العمليات وردع الاعتداءات على المدنيين وتأمين طرق الإمداد الرئيسية، احتفظت قوة البعثة بأربع قواعد عمليات مؤقتة لمدة مطولة في كوج وجمجانق وأبييمنو وطمبرة.

49 - وحتى 15 تشرين الأول/أكتوبر، كانت شرطة الأمم المتحدة قد سيّرت 442 7 دورية، منها 79 دورية متكاملة و 939 3 دورية كان الأفراد المشاركون فيها من النساء. وكانت ستة عشر أفرقة للاستجابة السريعة على أهبة الاستعداد للاستجابة في حالة وقوع حوادث أمنية دعما لجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان في جوبا وملكال وبانتيو. وعُقدت سبع حلقات عمل لصالح 175 من أفراد المجتمعات المحلية (من بينهم 75 امرأة) و 65 من أفراد جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان (من بينهم 25 امرأة). وقامت شرطة الأمم المتحدة بطباعة 500 نسخة من كتابها عن الإدارة العامة لقضايا الجرائم موجه لجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان. وقد سُلِّمت 300 نسخة من الكتاب إلى ولاية وسط الاستوائية، بينما ستُوزع النسخ المتبقية على الولايات التسع الأخرى بالتساوي. ووفرت شرطة الأمم المتحدة الدعم لجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان في ترجمة كتيب عملي للشرطة من العربية إلى الإنكليزية.

50 - ونُشر ما مجموعه 62 فردا من ضباط شرطة في قاعدة طمبرة للعمليات المؤقتة وخمس قواعد لعمليات السرايا في ياي وأكوبو وبيبور والرنك وكودوك وذلك لدعم بناء الثقة والتواصل مع القيادات الرئيسية وبناء قدرات جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان وتقديم الخدمات للمجتمعات المحلية. ووفرت شرطة الأمم المتحدة الأمن خلال أربع عمليات إيصال للمساعدات الإنسانية ونفّذت 46 عملية حراسة أمنية للمهندسين وآخرين.

51 - ولبّت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام 695 طلبا وردت إليها من البعثة والمجتمعات المحلية للكشف عن الألغام الأرضية والذخائر المتفجرة المشتبه فيها وإزالتها والتخلص منها. وقد مكّنت هذه الأنشطة المجتمعات المحلية من الوصول بأمان إلى 54 منطقة زراعية وخمس مستشفيات وأربعة مصادر للمياه. وأسفر العمل المنجز عن التخلص مما مجموعه 056 1 قطعة ذخيرة متفجرة والإفراج عن 729 936 مترا مربعا من الأراضي خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقامت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام بأنشطة توعية للمدنيين

بمخاطر الذخائر المتفجرة في مختلف أنحاء البلد من أجل تعزيز معرفتهم بالسلوك الآمن ومن ثم منع تسبّب الذخائر المتفجرة في حوادث، واستفاد من هذه الأنشطة ما مجموعه 605 80 أشخاص (199 13 رجلا و 268 15 امرأة و 474 27 فتى و 664 24 فتاة)، ومنهم 930 5 شخصا فارا من النزاع في السودان.

52 - ونسقَّت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام بشكل وثيق مع السلطات المحلية والبعثة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة والشركاء الآخرين العاملين في المجال الإنساني في دعم الاستجابة الطارئة للفيضانات، ولا سيما في ولاية أعالي النيل. وشملت الجهود المبذولة في هذا الصدد تقييم المناطق الآمنة وإزالة الذخائر المتفجرة وتوعية المجتمعات المتضررة والعاملين في مجال الاستجابة الإنسانية بمخاطر الذخائر المتفجرة.

المناخ والسلام والأمن

53 - دفعت شدة الفيضانات المستمرة الحكومةَ على إصدار عدة تنبيهات. فبطلب من الحكومة، قدم فريق الأمم المتحدة القطري، بقيادة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الدعم لها، شمل إجراء التحليلات لتوجيه وإعداد الخطة الوطنية للتأهب للفيضانات والاستجابة لها لعام 2024، وصياغة رسائل لتوعية الجمهور والمشاركة في رئاسة فرقة العمل الوطنية المعنية بالفيضانات. ودعماً لجهود حكومات الولايات وسلطات المحليات، قامت البعثة بتحديد 243 موقعاً من الأراضي المرتفعة في جميع أنحاء البلد ورسم خرائط لها باعتبارها مواقع أن تنتقل إليها المجتمعات المحلية بنفسها هرباً من ارتفاع منسوب مياه الفيضانات، على أن تكون الحكومة مسؤولة عن سلامتها وأمنها في تلك المواقع. وأعدت البعثة أيضا قاعدة بيانات مراعية لظروف النزاع لتتبع آثار الفياضانات وتيسير الاستجابات المنسقة لها، ونظمت 55 نشاطاً للتوعية المجتمعية وخمسة حوارات للسلام من أجل التخفيف من مخاطر النزاع، خاصة في المناطق الحدودية المضطربة وفي ملاجئ الأراضي المرتفعة.

جيم - سيادة القانون والمساءلة

54 - في الفترة ما بين تموز/يوليه وآب/أغسطس، قدمت البعثة الدعم لمحكمة متنقلة في بانتيو لمحاكمة المتهمين في ارتكاب جرائم جنائية في ولاية الوحدة. وقد نظرت المحكمة في 105 قضايا (منها 41 قضية جنائية)، خلُصت فيها إلى إصدار 49 حكمًا بالإدانة و 27 حكمًا بالإفراج. وتوسعت المبادرة في عمليات الإيفاد السابقة إلى كوج وميوم لتمكين الضحايا من طلب العدالة. ومن أهداف المبادرة أيضا الحث على إيفاد السلطات القضائية بشكل دائم إلى ولاية الوحدة، وهي الولاية الوحيدة التي لم يُعيَّن فيها أي قاضٍ منذ عام 2013. وقد انتهز حاكم ولاية الوحدة الفرصة ليكرر تأكيد أوامره القاضية بحظر الدية ومنع زواج الأطفال والزواج القسري.

55 - وفي الفترة من 30 تموز/يوليه إلى 27 آب/أغسطس، قدمت البعثة الدعم إلى مديرية القضاء العسكري التابعة لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان لإيفاد بعثة مكلفة بإعداد القضايا وهيئة محكمة عسكرية عامة إلى مريدي، بولاية غرب الاستوائية. وقد بتّت المحكمة العسكرية العامة في 12 قضية، من بينها قضايا قتل عمد، وأصدرت أحكاما بالإدانة في حق ثمانية أفراد من قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وفرداً واحداً من القوات الموحدة اللازمة كانوا موفدين إلى ولاية غرب الاستوائية. وفي أعقاب المحكمة العسكرية العامة، دعمت البعثة عقد حوار بين المدنيين والعسكريين بشأن إنهاء العنف الجنسي.

56 - وفي 7 آب/أغسطس، يسَّرت البعثة إجراء أول محاكمة افتراضية بالكامل في البلد. وقد ترأس أحد قضاة المحكمة العليا في جوبا عبر التداول بالفيديو جلسة استماع في جريمة قتل وقعت في ملكال. وتتيح المحاكمة فرصة لمعالجة مسألة الاحتجاز المطول قبل المحاكمة في المناطق التي تفتقر إلى السلطات القضائية عندما يتعذر إيفاد المحاكم المتنقلة.

57 - وفي ولاية جونقلي، قدمت البعثة الدعم لفريق قضائي في التحقيق في القضايا التي تشمل العنف على الصعيد دون الوطني وتعزيز الثقة في المؤسسات القضائية. وفي انتظار تعيين سلطات قضائية دائمة في إدارية البيبور الكبرى، قدمت البعثة الدعم لإيفاد فريق تحقيق مؤقتا لإتمام النظر في ملفات القضايا الجنائية.

58 - واستكملت البعثة دعمها التقني لسلسلة العدالة بتسليم البنية التحتية ذات الأهمية الحيوية لسيادة القانون. فقد كان الهدف من تجديد أماكن الإقامة الخاصة بالسلطة القضائية في ملكال ومبنى محكمة في محلية بيبور هو تعزيز القدرات القضائية بالتمكين من إيفاد قضاة إضافيين إلى ولاية أعالي النيل وإدارية البيبور الكبرى. وأُدخلت تحسينات على البنية التحتية للسجون في ولايتَي أعالي النيل وغرب بحر الغزال. وتمثَّل الهدف من ترميم معسكر ثورو ماجوك الزراعي ومبنى الأحداث في سجن ملكال في دعم مصلحة السجون الوطنية في جنوب السودان في تحسين ظروف الاحتجاز. وتمثَّل الهدف من مزرعة تابعة للسجون في الحد من حالات اكتظاظ السجون بنقل السجناء المُدانين بارتكاب جرائم بسيطة من سجن الولاية إلى المزرعة، التي تتيح أيضًا فرصا لتعلُّم المهارات الزراعية لغرض إعادة الإدماج الاجتماعي ومكافحة انعدام الأمن الغذائي.

59 - وعززت البعثة أيضاً قدرات موظفي السجون، حيث يسَّرت توفير التدريب على إدارة السجون لصالح 35 موظفاً (من بينهم 17 امرأة) في منطقة توريت، وعلى أمن السجون لصالح 40 موظفاً (من بينهم 15 امرأة) في منطقة بانتيو، وعلى التدريبات في مجال مكافحة الشغب لصالح 25 موظفاً (من بينهم 5 نساء) في منطقة يامبيو. ومساهمةً في التخفيف من اكتظاظ السجون والتصدي لحالات الاحتجاز غير المشروعي، وفرت البعثة الدعم لعمليات استعراض حالات السجناء في مناطق رومبيك وأويل وتوريت وكواجوك وبانتيو وبور، مما أدى إلى إطلاق سراح 569 محتجزاً (من بينهم 60 امرأة و 81 من الأحداث).

60 - وفي مرفق الاحتجاز الكائن في ملكال، وسعياً إلى توفير السلامة والأمن لسكان موقع حماية المدنيين، قامت البعثة بتجهيز حالات احتجاز 51 محتجزاً (من بينهم 5 نساء و 4 أحداث) بإجراء تقييمات مختلفة للمخاطر المتعلقة بتسليم المحتجزين إلى السلطات الوطنية أو إطلاق سراحهم إلى المجتمع المحلي المقيم بموقع حماية المدنيين. وقد تم تسليم ما مجموعه 41 شخصاً إلى السلطات الوطنية (من بينهم امرأتان واثنان من الأحداث).

دال - تهيئة الظروف المؤاتية لإيصال المساعدات الإنسانية

61 - سيَّرت قوة البعثة 243 دورية طويلة المدة و 323 1 دورية قصيرة المدة وأنجزت 170 1 مهمة من مهام الحماية العسكرية للمساعدة في تهيئة الظروف المؤاتية لإيصال المساعدات الإنسانية وضمان حماية العاملين في المجال الإنساني.

62 - وعززت البعثة والشركاء في المجال الإنساني تأهبهم واستجابتهم تحسباً لوقوع الفيضانات في جميع أنحاء البلد، مما أدى إلى تفعيل اللجان المعنية ووضع خطط لإدارة الفيضانات والتوعية بمخاطرها، بما في

ذلك في ولايات وسط الاستوائية وشرق الاستوائية وجونقلي والبحيرات وواراب والوحدة وأعالي النيل وشمال بحر الغزال وغرب بحر الغزال.

63 - وفي ولاية غرب بحر الغزال، قدمت البعثة الدعم، في 26 تموز/يوليه، إلى وزارة التربية والتعليم في الولاية لمساعدتها في تسليم حقائب اللوازم الصحية النسائية التي استفادت منها 156 فتاة في منطقة روكرودونق بيام، بمقاطعة نهر الجور.

64 - ولتمكين قوات حفظ السلام والشركاء في المجال الإنساني من التنقل والحفاظ على سلامتهم من خطر الذخائر المتفجرة، تحققت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام من سلامة 183 كيلومترا من الطرق وقامت بتطهيرها حسب الأولوية التي حددتها البعثة، وقامت بمرافقة دوريات البعثة على طول 825 كيلومترا. وواصلت الدائرة أيضاً تطهير الأراضي لإنشاء مواقع لإعادة توطين النازحين، بما في ذلك في ولايتَي غرب بحر الغزال وأعالي النيل، بناء على طلب المنظمة الدولية للهجرة ولجنة الإغاثة وإعادة التأهيل في جنوب السودان، على التوالي.

هاء - رصد انتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها

65 - ووثّقت البعثة وقوع 206 حوادث عنف طالت 039 1 مدنيا، منهم 74 امرأة و 62 طفلاً (46 فتى و 16 فتاة) وتحققت منها. وقد أدت تلك الحوادث إلى قتل ما مجموعه 356 مدنيًا، وإصابة 325 آخرين بجروح، واختطاف 118 فردا، واعتقال 218 فردا واحتجازهم تعسفاً، واحتجاز 22 فردا بشكل غير قانوني وإساءة معاملتهم. ونُسبت 63 في المائة من مجموع عدد الحوادث إلى الميليشيات القبلية و/أو جماعات الدفاع المدني، بينما نُسبت 31 في المائة منه إلى قوات الأمن الحكومية وجماعات مسلحة أخرى، و 6 في المائة إلى عناصر مسلحة مجهولة الهوية. ووثقت البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير ما مجموعه 13 حالة إعدام خارج نطاق القضاء. واستمر تصاعد عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء التي ارتكبتها سلطات الدولة وأفراد الأمن في ولاية واراب، على الرغم من المساعي المبذولة لدى السلطات من أجل وقف هذه الممارسة والتقيد بسيادة القانون.

66 - ووثّقت البعثة 11 حالة من حوادث التعدي على الفضاء المدني والسياسي طالت 47 شخصاً، ارتكبتها قوات أمن حكومية وسلطات ولايات ومحليات، بما في ذلك 8 حالات اعتقال واحتجاز تعسفيين طالت نشطاء من المجتمع المدني وصحفي، وحالة واحدة لدفع غرامة إدارية شاملة لتجمُّع سلمي عام، وحالة واحدة لترهيب ممثل إعلامي وحالة واحدة لإجبار منظمة غير حكومية على إغلاقها. وتعثر النقاش العام بشأن الانتخابات وعملية وضع الدستور بسبب الرقابة على وسائل الإعلام، وفرض قيود على التجمع السلمي، إضافةً إلى تهديد وترهيب أفراد من المجتمع المدني ومنتقدين للحكومة جاهروا بانتقاداتهم.

67 - وأجرت البعثة 69 نشاطاً لبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان لفائدة 014 2 مشاركا (منهم 770 امرأة). وتوخت تلك الأنشطة تعزيز قدرات مسؤولي الحكومة وأفراد قوات الأمن ومؤسسات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني ومجموعات النساء والشباب والطلاب والنازحين داخلياً والأشخاص ذوي الإعاقة والسجناء والقيادات المجتمعية على الدفاع عن حقوق الإنسان وحمايتها.

68 - وقدمت البعثة أيضا المساعدة التقنية إلى اللجنة البرلمانية المتخصصة المعنية بالسلام والمصالحة التابعة للمجلس التشريعي الوطني الانتقالي المنشط بشأن مشروع القانون المتعلق بإنشاء لجنة الحقيقة

والمصـــالحة ولأم الجراح لعام 2024 ومشـــروع القانون المتعلق بإنشـــاء هيئة التعويض وجبر الضـــرر لعام 2024، وذلك لضـمان امتثال المشـروعين لمعايير ومبادئ حقوق الإنسـان. وقدمت البعثة الدعم التقني واللوجستي إلى ثمانية من أعضـاء اللجنة البرلمانية المتخصـصـة لتمكينهم من إجراء زيارة دراسية إلى رواندا في الفترة من 11 إلى 18 آب/أغســطس. وكان الهدف من الزيارة، التي انصـــب فيها التركيز على العدالة الانتقالية وآليات المســاءلة، هو تقديم فهم أعمق لآليات العدالة الانتقالية وعملياتها لإثراء الأحكام الواردة في مشـروعَي القانونَين. وفي 3 أيلول/سـبتمبر، أقر المجلس التشـريعي الوطني الانتقالي المنشـط مشـروعَي القانونَين في القراءتين الثالثة والرابعة ثم القراءة الأخيرة مع تضـمينه تعديلات طفيفة، سـتقوم اللجنة البرلمانية المتخصـصـة بإدخالها وتقديمها إلى السيد كير للتوقيع عليها لتصـبح قانوناً. ويبرهن إقرار مشروعَي القانونين على التزام السـلطتين التنفيذية والتشـريعية للحكومة السـياسـي والقانوني بمواصـلة تنفيذ الأحكام الواردة في الفصل 5 من اتفاق السلام المنشط.

1 - الأطفال والنزاع المسلح

69 - تحققت البعثة من ارتكاب 26 انتهاكاً جسـيماً في حق 19 طفلاً (10 فتيان و 4 فتيات و 5 أطفال لم يحدَّد نوع جنسهم). وشملت الانتهاكات اختطاف خمسة فتيان، وقتل وتشويه ثمانية أطفال (خمسة أطفال لم يحدَّ جنســهم، وفتيان وفتاة واحدة)، وتجنيد واسـتخدام أربعة أطفال (ثلاثة فتيان وفتاة واحدة)، واغتصـــاب فتاتين. وتم التحقق من وقوع هجومين على مدارس وأربع هجمات على مستشفيات. وتحققت البعثة أيضا من استخدام قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان لمدرسة واحدة ومستشفى واحد لأغراض عسكرية. وفُصل سبعة فتيان عن الجماعات المسـلحة: فقد أطلقت جبهة الخلاص الوطني سـراح أربعة منهم، فيما فرَّ ثلاثة فتيان من قبضة جماعات مسلحة مجهولة. وقد وقعت تلك الانتهاكات في ولايات وسط الاستوائية (11) وغرب الاستوائية (8) والوحدة (2) وأعالي النيل (2) وغرب بحر الغزال (1) وشرق الاستوائية (1) وجونقلي (1)، ونُسبت إلى كل من جبهة الخلاص الوطني (11)، وقوات الدفاع الشـعبي لجنوب السـودان (8)، والجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان (3)، والقوات المسلحة السودانية (2)، وجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان (1)، وانتهاك واحد لم يُنسب بعد إلى أي جهة لأنه نجم عن ذخائر غير منفجرة.

70 - وقدمت البعثة الدعم إلى الحكومة في عقد مؤتمر وطني بشـــأن حماية الأطفال من التجنيد والاسـتخدام، في الفترة من 17 إلى 19 أيلول/سـبتمبر، بمشـاركة 120 من الجهات صـاحبة المصـلحة (منهم 43 امرأة). وقد أســهم المؤتمر في زيادة الوعي بشـــأن التزايد المثير للقلق في حالات تجنيد الأطفال واسـتخدامهم من التي تم التحقق من وقوعها في جنوب السودان منذ عام 2023، ودعا إلى تعزيز المساءلة وتدابير الاستجابة لإنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم. وأوصـى المشاركون بإنشاء مكتب معني بحماية الطفل في مكتب الرئيس يتولى رفع المســائل التي تؤثر على الأطفال إلى جهات عليا وإنهاء تجنيد الأطفال وإنفاذ المساءلة.

71 - وقدمت البعثة 56 دورة للتوعية في مجال حماية الأطفال إلى 767 3 مشـــاركاً (345 1 منهم نسـاء)، ومنهم 321 3 فردا من المجتمعات المحلية (314 1 امرأة)، و 298 فردا من قوات الأمن الحكومية (17 امرأة)، و 103 مسؤولين حكوميين (14 امرأة)، و 45 ضابطا من الجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان (جميعهم رجال). وقد قدمت حلقات الدورة معارف ومهارات أساسية للمشاركين لتمكينهم من تحديد الانتهاكات الجسيمة الستة والإبلاغ عنها ومنعها والتصدي لها.

2 - العنف الجنسي المتصل بالنزاع

72 - تحققت البعثة من وقوع 87 حادث عنف جنسي متصل بالنزاع ووثّقت هذه الحوادث التي طال 90 ضحية (57 امرأة ورجلان و 31 فتاة). وتراوحت أعمار الضحايا بين 11 سنة و 55 سنة. ووقعت هذه الحوادث في ولايات غرب الاستوائية (68)، وغرب بحر الغزال (6)، وواراب (4)، وشرق الاستوائية (3)، ووسط الاستوائية (3)، وشمال بحر الغزال (1)، والبحيرات (1)، وجونقلي (1)، ونُسبت إلى الميليشيات القبلية (59 حادثاً)، وعناصر مسلحة مجهولة الهوية (14)، وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان (7)، وجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان (2)، والجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان (2)، وجهاز الأمن الوطني (1)، وخدمات أفرقة الإطفاء (1)، والقوات المسلحة السودانية (1). وتلقى سبعة وثلاثون من الضحايا مساعدة طبية عاجلة وأُحيل 11 منهم إلى خدمات الرعاية النفسانية. وأُبلغ جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان بوقوع ستة وثلاثين حادثا.

73 - وخلال عمليات إيفاد المحاكم المتنقلة بدعم من البعثة في منطقتَي بانتيو ومريدي، جرت محاكمة المتهمين في ست قضايا تتعلق بجرائم العنف الجنسي والجنساني، وأسفرت عن إصدار أحكام إدانة في حقهم. وأصدرت المحكمة العرفية العامة في مريدي حُكمين بالإدانة في حق عضوين من قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وحكمت بالسجن على الأول لمدة 10 سنوات والآخر لمدة 14 سنة، وفصلهما من صفوف القوات المسلحة فوراً. واستفاد ضحايا جرائم العنف الجنسي والجنساني من التمثيل القانوني والدعم النفسي الاجتماعي مجاناً، حيث تولى شركاء محليون تقديم الدعم النفسي الاجتماعي.

74 - وواصلت البعثة ما تبذله من جهود الدعوة لإشراك السلطات المعنية في تنفيذ خطة العمل المشتركة للقوات المسلحة بشأن التصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاع في جنوب السودان، التي تم تمديدها حتى كانون الأول/ديسمبر 2026. غير أن الولاية المنوطة بلجنة التنفيذ المشتركة لم تُمدد بعد، لأن قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان لم ترشّح أعضاءَها في هذه الهيئة. وقد تواصلت البعثة مع وزير الدفاع وشؤون المحاربين القدامى ومجلس الدفاع المشترك للحث على تجديد ولاية اللجنة.

75 - ولحماية المدنيين من العنف الجنسي والجنساني والعنف الجنسي المتصل بالنزاع ومنع حدوثهما وتوفير الدعم لحصول الناجين على الخدمات اللازمة، قاد مستشار الشؤون الجنسانية بعثات ميدانية متكاملة يومَي 24 و 26 تموز/يوليه إلى المناطق المضطربة في منطقتَي بقارة وبورو مدين، بولاية غرب بحر الغزال، على التوالي. وقد وصلت البعثات إلى أكثر من 140 امرأة، أبلغن عن انخفاض عدد حالات العنف الجنسي والجنساني، لكنهن أشرنَ إلى ارتفاع حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية والافتقار إلى الخدمات الصحية والتعليمية. وفي كويبيت، بولاية البحيرات، ألقت الدوريات الحاجة إلى أن يكون للبعثة والمحاكم المتنقلة حضور متكرر لمعالجة القضايا بموجب القوانين التشريعية وبناء ثقة المجتمعات المحلية. وخلال دورية إلى مخيم للنازحين داخلياً في جوبا (مخيم النازحين 3)، سيُرت إليه في سياق الاستجابة لما أُبلغ عنه من زيادة في حالات العنف الجنسي والجنساني، شاركت 27 امرأة في مناقشات مجموعات التركيز. وانصب التركيز في أشكال التواصل الإضافية مع سلطات الولايات ومنظمات حقوق المرأة، والتي واصلت إلى أكثر من 60 امرأة في ولايات واراب والبحيرات وشمال بحر الغزال وشرق الاستوائية، على إشراك المرأة في عمليات وضع الدستور والعمليات الانتخابية.

واو - المرأة والسلام والأمن

76 - دعماً لإشراك المرأة ومشاركتها في مبادرة توماييني وعملية السلام الأوسع نطاقاً، قدمت البعثة دعماً مالياً لخمس قيادات نسائية تمثل الكتلة النسائية لجنوب السودان والأوساط الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني وذلك لحضور مبادرة توماييني في نيروبي بصفتهن مراقبات. ودعمت البعثة مشاورات تلك القيادات مع منظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق المرأة قبل مغادرتها الحدث للتعبير عن وجهات نظرها وتطلعاتها بشأن المسائل الأساسية. وعقدت القيادات، عند عودتها، حلقة عمل لاستقاء الآراء في الفترة من 3 إلى 5 أيلول/سبتمبر مع الجهات الفاعلة الأخرى غير السياسية في مبادرة توماييني، حيث تطرقت إلى البروتوكول المتعلق بإدارة الشؤون المالية والموارد. وأسفرت حلقة العمل عن تقديم إسهامات وتوصيات بشأن البروتوكول لإطلاع أمانة مبادرة توماييني عليها للنظر فيها.

77 - واستناداً إلى دعمها المقدم في مرحلة وضع المفاهيم من مشروع صندوق بناء السلام بعنوان "المرأة في قطاع الأمن في جنوب السودان: الطريق إلى قيادة شاملة وتحويلية"، واصلت البعثة تقديم الدعم الاستراتيجي والتقني للمشروع خلال مرحلة تنفيذه، التي استُهلت في 3 أيلول/سبتمبر بحلقة عمل شاركت في تيسيرها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

سادسا - ملاك موظفي البعثة، وحالة النشر، والسلوك والانضباط

78 - في 15 تشرين الأول/أكتوبر، كان عدد الموظفين المدنيين في البعثة يبلغ 680 2 موظفا، منهم 869 موظفاً دولياً، من بينهم 269 امرأة (31 في المائة)؛ و 397 1 موظفا وطنيا، من بينهم 235 امرأة (17 في المائة)؛ و 414 من متطوعي الأمم المتحدة، من بنيهم 162 امرأة (39 في المائة).

79 - وبلغ قوام الشرطة في البعثة 602 1 فردا (من أصل القوام المأذون به البالغ 101 2 فردا)، وكان يتألف من 702 فردا من فرادى الضباط، من بينهم 215 امرأة (31 في المائة)؛ و 850 فرداً من أفراد وحدات الشرطة المشكّلة، من بينهم 216 امرأة (25 في المائة)؛ و 50 فرداً من الأفراد المقدمين من الحكومة، من بينهم 22 امرأة (44 في المائة).

80 - ومن أصل القوام المأذون به البالغ 000 17 جندي، بلغ قوام قوات البعثة من الأفراد العسكريين 965 13 فردا، وكان يتألف من 225 من ضباط الاتصال العسكري، من بينهم 70 امرأة (31 في المائة)؛ و 424 ضباط أركان، منهم 91 امرأة (21 في المائة)؛ و 316 13 فردا من أفراد الوحدات العسكرية منهم 979 امرأة (7 في المائة).

81 - ووفقا للسياسة السارية، جُهّزت في الوقت المناسب المعلومات عن احتمالات نهج سلوك غير مرض و/أو سوء سلوك. وفي الفترة من 1 تموز/يوليه إلى 30 أيلول/سبتمبر، سُجل 19 ادعاءً بارتكاب سلوك غير مرض و/أو سوء سلوك في نظام تتبع إدارة القضايا. ولم تُسجَّل خلال هذه الفترة أيُ ادعاءات بارتكاب أعمال استغلال وانتهاك جنسيين. وظل جميع المتعرّف عليهم من ضحايا أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين المدّعاة المبلغ عنها سابقا يتلقون الدعم من كبير الموظفين المعني بحقوق الضحايا في جنوب السودان.

سابعا - الانتهاكات المخلة باتفاق مركز القوات والقانون الدولي الإنســـاني وأمن أفراد الأمم المتحدة

82 - حتى 30 أيلول/سبتمبر، سجلت البعثة 43 حالة مخلة باتفاق مركز القوات. وانطوت 34 حالة من هذه الحالات على فرض السـلطات الحكومية قيودا على التنقل أثّرت في تسـيير البعثة دوريات في ولايات غرب الاستوائية وشرق الاستوائية ووسط الاستوائية وواراب وجونقلي وغرب بحر الغزال والبحيرات وأعالي النيل. وأُلغيت ثماني وعشرون دورية من الدوريات الدينامية الجوية والبرية التي كانت البعثة تعتزم الاضطلاع بها بسبب عدم تأكيد الآلية المشتركة للتحقق والرصد تلقي المعلومات ووثائق ضمان سلامة الطيران التي أرسلتها البعثة.

83 - وفي 23 تموز/يوليه، في ولاية غرب بحر الغزال، وأثناء دورية لدعم الشـرطة المحلية في مركز شرطة نيفاشا، تعرَّض فريق من شرطة الأمم المتحدة لمضايقات على أيدي أفراد من جهاز الأمن الوطني. وفي 2 آب/أغسطس، في جونقلي، تعرَّض أحد الأشخاص المرتبطين بالبعثة لمضايقات لفظية واعتداءات جسدية على أيدي أفراد أمن تابعين للحكومة في إدارية البيبور الكبرى أثناء صعوده على متن رحلة جوية تابعة للأمم المتحدة كانت متجهة إلى تلال مروى. وفي 11 أيلول/سبتمبر، احتُجز أفراد من جهاز الأمن الوطني صحفيا يعمل في إذاعة مرايا وصادروا هاتفه في واو أثناء إجرائه مقابلة مع أحد أعضاء برلمان الولاية الذي كان يتعرّض للطرد من منزله بالقوة.

عدد الانتهاكات المخلة باتفاق مركز القوات، حسب الشهر والفئة

عدد الانتهاكات المخلة باتفاق مركز القوات، حسب الشهر والفئة

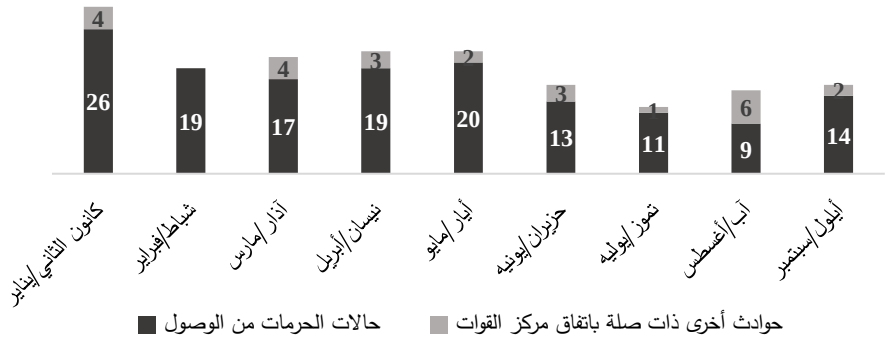

المصدر: وحدة الشؤون القانونية بالبعثة.

84 - في 7 آب/أغسطس، احتجز مكتب رئيس الاستخبارات العسكرية حاوية شحن تابعة للوحدات المملوكة للبعثة كانت تحتوي على معدات عسكرية، من بينها سترات واقية من الرصاص وخوذات، تعود إلى أحد البلدان المساهمة بقوات، عند معبر نيمولي الحدودي، بحجة أن المعدات غير مصرَّح بها. وقد وقع الحادث على الرغم من التصريح بإدراج تلك المعدات العسكرية في قائمة البضائع المرفقة بوثائق الترخيص بالاستيراد التي أطلعت البعثة الحكومةَ ومقرَ الآلية المشتركة للتحقق والرصد عليها قبل استيراد الشحنة. وفي

23 أيلول/سبتمبر، أجرى مكتب رئيس الاستخبارات العسكرية عملية تفتيش غير مصرح بها لحاوية الشحن. وعلى الرغم من الإفراج عن الحاوية في نهاية الأمر، ظلت المعدات محتجزة.

85 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سُجل وقوع 245 حادثا من حوادث الإجرام والمضايقة ضد أفراد الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية. وكانت معظم هذه الحوادث غير ذات شأن كبير وانطوت على حالات طالب فيها أفراد من جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان أو قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان بدفع أموال بزعم ارتكاب مخالفات سير أو بزعم عدم سلامة الوثائق عند دخول جنوب السودان من مطار جوبا الدولي، الذي يمثِّل نقطة الدخول الرئيسية لأفراد الأمم المتحدة. وسُجلت عدة حوادث ملحوظة للسطو المسلح وإطلاق النار، لا سيما في جوبا. وفي 3 آب/أغسطس، أُطلق النار على أحد موظفي الأمم المتحدة المعيَّنين محلياً وأصيب بجروح أثناء قيامه بأعمال شخصية في جوبا. ومنذ 1 كانون الثاني/يناير، قُتل سبعة من الموظفين المعيَّنين محلياً في الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية، من بينهم موظف واحد تابع لمنظمة غير حكومية دولية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

ثامنا - تحسين الأداء

86 - أجرت شرطة الأمم المتحدة تقييما لوحدة شرطة مشكَّلة في جوبا ووحدة أخرى في ملكال في 23 تموز/يوليه و 14 آب/أغسطس، على التوالي. وكانت نتيجة التقييم مرضيةً عموماً، غير أن كلا الوحدتين كانتا تعانيان نقصاً في المعدات المملوكة للوحدات يرتبط بتدمير الذخائر المنتهية الصلاحية وتجديدها، ولذا ظلّتا خاضعتين لخطة لتحسين الأداء.

87 - وأجرت قوة البعثة 18 تقييماً في القطاعات الستة (الشرق والغرب والجنوب والشمال والوحدة وجوبا) لكتائب المشاة والطيران والشرطة العسكرية والوحدات الطبية والهندسية والبحرية. وخلُص التقييم إلى أن الوحدات مدربة تدريبا جيدا وجاهزة من الناحية العملياتية وفقا لمعايير الأمم المتحدة. وقد أظهرت بعض الوحدات، رغم أن أدائها كان مرضيا بشكل عام، أوجه قصور يجري العمل على معالجتها.

تاسعا - ملاحظات وتوصيات

88 - أحيط علمًا بالقرار الذي اتخذه أطراف اتفاق السلام المنشط في 13 أيلول/سبتمبر بتمديد الفترة الانتقالية لمدة عامين، مع إرجاء موعد إجراء الانتخابات إلى كانون الأول/ديسمبر 2026. ومما يدعو للأسف أن التمديد كان ضروريا بسبب عدم استيفاء المتطلبات الأساسية لإجراء انتخابات ذات مصداقية وسلمية بحلول نهاية المرحلة الانتقالية المتفق عليها. وسيقتضي التمديد، الذي اتفقت عليه الأطراف وتم تجهيزه عملاً بالأحكام الواردة في المادة 8-4 من اتفاق السلام المنشط، التزاماً سياسياً مستداماً وجدولاً زمنياً واضحاً يرتبط بنقاط مرجعية رئيسية وموارد مالية كافية لضمان تنفيذ المهام المتبقية. وتظل الأمم المتحدة على استعداد لاستكشاف جميع السبل الممكنة للتعجيل بوتيرة إحراز التقدم ودعم الأطراف في بلوغ معالم حاسمة، بما يمهد الطريق لاختتام الفترة الانتقالية بشكل إيجابي.

89 - ولا تزال الثغرات التي أشرت إليها في تقييمِي المؤرخ نيسان/أبريل 2024 (انظر S/2024/297) لتحقيق "النواة الأساسية" من التنفيذ اللازمة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية في أجواء سلمية في جنوب السودان. فسوء تنظيم الانتخابات المقترن بتصورات التحيز قد يؤدي إلى تقويض اتفاق السلام

المنشط. فلا غنى عن ضمان فضاء سياسي ومدني آمن. وأود أن أؤكد للأطراف أنه لا مجال للتوقف وأنه يجب إحراز تقدم عاجل لاستعادة الثقة بين أبناء جنوب السودان.

90 - وأرحب بالجهود المستمرة التي تبذلها الآلية الثلاثية لإشراك اللجنة الوطنية لمراجعة الدستور واللجنة الوطنية للانتخابات ومجلس الأحزاب السياسية والمؤسسات الرئيسية الأخرى من أجل قياس ودعم أعمالها التحضيرية. ولا بد أن تبادر الحكومة على الفور إلى تعزيز القدرات المؤسسية لتنفيذ المتطلبات الأساسية للانتخابات، ولا سيما وضع الدستور وتسجيل الناخبين، من أجل إجراء انتخابات ذات مصداقية في الموعد المقرر. فتمديد الفترة الانتقالية يعني أن على الأمم المتحدة والشركاء الدوليين تكييف إطار عملهم مع الجداول الزمنية الجديدة ومضاعفة جهودهم لمساعدة الأطراف على إحراز تقدم نحو تنفيذ اتفاق السلام المنشط.

91 - وأحث على مواصلة الحوار في إطار اتفاق السلام المنشط، وكذلك في إطار منابر أخرى، لإشراك غير الموقعين، بما في ذلك مبادرة توماياني. ومن الضروري أيضا ضمان تكامل هذه المبادرات، والحفاظ على فرصة الإدماج وبناء الثقة. ويتعين أيضا أن تضطلع الجهات الفاعلة الإقليمية، خاصة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)، بدور متزايد لتنشيط التركيز على جنوب السودان ومتابعة تدابير بناء الثقة.

92 - وفي ظل عدم اليقين الناجم عن حالات التأخر في تنفيذ الترتيبات الأمنية الانتقالية، يساورني القلق إزاء آثار جيوب العنف في المناطق المضطربة في شتى أنحاء البلد. ولذا أشجع الحكومة على الإسراع في إنشاء وإيفاد القوات الموحدة اللازمة من أجل إنشاء قوة محايدة واحترافية للتصدي للقتال الطائفي وتهيئة بيئة آمنة ومأمونة حاسمة لإجراء انتخابات ذات مصداقية.

93 - وأرحب بإقرار مشروع القانون المتعلق بإنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة ولأم الجراح ومشروع القانون المتعلقة بإنشاء هيئة التعويض وجبر الضرر، وأحث على التعجيل بتوقيعهما ليصبحا قانونَين، ثم تنفيذهما بشكل كامل وفعال.

94 - ويساورني الجزع إزاء الحالة الإنسانية المتصاعدة. فآثار الفيضانات أصبح الآن تهدد باندلاع نزاعات جديدة في ظل سعي المجتمعات المحلية إلى الحصول على الموارد الشحيحة في الأراضي المرتفعة. وأرحب بالجهود التعاونية المنحى التي تبذلها البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري لدعم النظم الوطنية للإنذار المبكر، بما في ذلك رصد منسوب المياه، والمشاركة مع الحكومة في الاضطلاع بأنشطة التوعية، علاوةً عن تنظيم حوارات للسلام بين المجتمعات المحلية المعرَّضة لخطر الفيضانات وما يتصل ذلك من انعدام الأمن. وينبغي تكثيف هذه الإجراءات.

95 - وتشكِّل الآثار التراكمية المترتبة على فرار حوالي 000 800 شخص من النزاع في السودان إلى جنوب السودان على الحالة الهشة أصلاً مصدراً للقلق. وفي الوقت نفسه، يستمر التضخم في تقويض القوة الشرائية للسكان، مما يضاعف من المشاق التي يواجهها المواطنون العاديون في جنوب السودان. وتؤثر هذه المشاكل أيضًا على البيئة التشغيلية لإيصال المساعدات وتهدد الاستثمارات اللازمة لمرحلة الانتقال السياسي. فقد تؤدي الأزمات الاقتصادية والإنسانية إلى تفاقم التهديدات الأمنية القائمة.

96 - ويلزم تقديم مساعدة إضافية للتقليل من حالة العجز في خطة الاستجابة للاحتياجات الإنسانية. ويتعين بذلك جهود حاسمة لإنقاذ الأرواح من أجل الوصول إلى الفئات الأكثر ضعفاً. ولذا أشجع الحكومة على تيسير تقديم الخدمات الإنسانية الأساسية، وكذلك اتخاذ تدابير مالية للتخفيف من أثر الحالة الاقتصادية. وأحث الحكومة على إعطاء الأولوية لتمويل الخدمات الأساسية وبرامج شبكات الأمان بطريقة

شفافة. وينبغي الوفاء جدياً بتعهدات الحكومة بصرف الأموال مباشرة للولايات والمحليات الأكثر تضرراً من الفيضانات ودعم أنشطة التأهب الحاسمة.

97 - وختاماً، أود أن أعرب عن امتناني العميق لموظفي بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وفريق الأمم المتحدة القطري، الذين يواصلون عملهم اليومي لإلقاء الضوء على التحديات التي يواجهها الآلاف من المدنيين، ويساهمون في تخفيف معاناة الكثيرين، ويضعون حلولاً مبتكرة بموارد متضائلة. وأود أن أتوجه بالشكر إلى ممثلي الخاص لجنوب السودان، نيكولاس هايسوم، على قيادته، وكذلك إلى البلدان المساهِمة بقوات عسكرية وبأفراد شرطة التي وفرت للبعثة الأفراد النظاميين الأساسية والأصول الأساسية. وأشيد أيضا بكل إخلاص بجهود الشركاء المحليين والدوليين العاملين في المجال الإنساني لتفانيهم في تقديم المساعدات الإنسانية الحيوية لأبناء جنوب السودان على الرغم من البيئة التشغيلية الصعبة.

خريطة

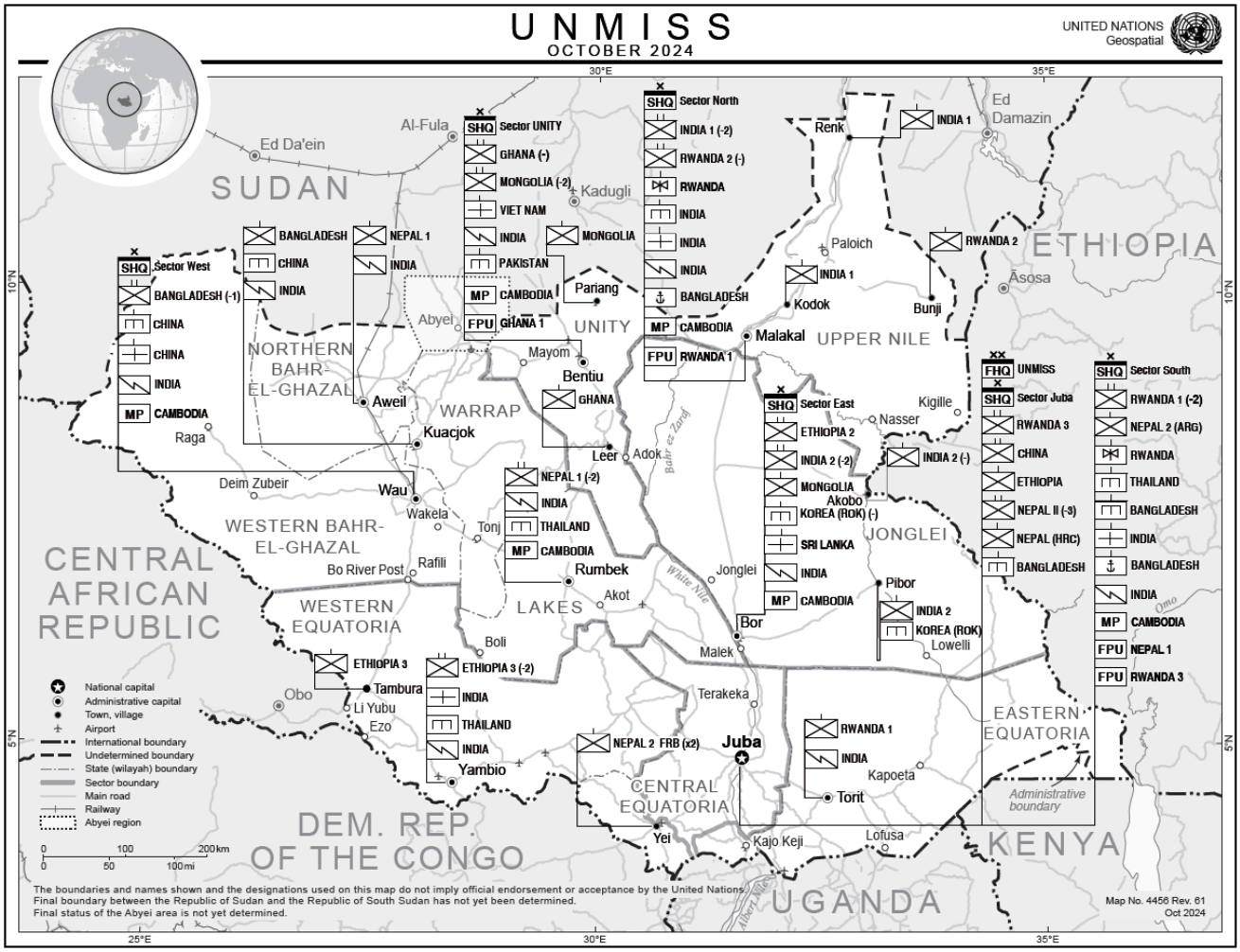
UNMISS
OCTOBER 2024
UNITED NATIONS
Geospatial
SUDAN
SOUTH SUDAN
ETHIOPIA
KENYA
UGANDA
CENTRAL AFRICAN REPUBLIC
DEM. REP. OF THE CONGO
NORTHERN BAHR-EL-GHAZAL
WESTERN BAHR-EL-GHAZAL
WARRAP
UNITY
UPPER NILE
JONGLEI
LAKES
WESTERN EQUATORIA
CENTRAL EQUATORIA
EASTERN EQUATORIA
Ed Da'ein
Al-Fula
Kadugli
Renk
Ed Damazin
Paloich
Āsosa
Pariang
Abyei
Mayom
Bentiu
Malakal
Kodok
Bunji
Aweil
Kuacjok
Raga
Deim Zubeir
Wau
Wakela
Tonj
Leer
Adok
Nasser
Kigille
Akobo
Rumbek
Akot
Rafili
Bo River Post
Jonglei
Pibor
Bor
Malek
Lowelli
Boli
Obo
Tambura
Li Yubu
Ezo
Yambio
Terakeka
Juba
Torit
Kapoeta
Yei
Kajo Keji
Lofusa
Omo
White Nile
Bahr el Zaraf
Albert Nile
Administrative boundary
SHQ Sector West
BANGLADESH (-1)
CHINA
CHINA
INDIA
MP CAMBODIA
BANGLADESH
CHINA
INDIA
NEPAL 1
INDIA
SHQ Sector UNITY
GHANA (-)
MONGOLIA (-2)
VIET NAM
INDIA
PAKISTAN
MP CAMBODIA
FPU GHANA 1
MONGOLIA
SHQ Sector North
INDIA 1 (-2)
RWANDA 2 (-)
RWANDA
INDIA
INDIA
INDIA
BANGLADESH
MP CAMBODIA
FPU RWANDA 1
INDIA 1
INDIA 1
RWANDA 2
SHQ Sector East
ETHIOPIA 2
INDIA 2 (-2)
MONGOLIA
KOREA (ROK) (-)
SRI LANKA
INDIA
MP CAMBODIA
INDIA 2 (-)
INDIA 2
KOREA (ROK)
NEPAL 1 (-2)
INDIA
THAILAND
MP CAMBODIA
ETHIOPIA 3
ETHIOPIA 3 (-2)
INDIA
THAILAND
INDIA
NEPAL 2 FRB (x2)
RWANDA 1
INDIA
FHQ UNMISS
SHQ Sector Juba
RWANDA 3
CHINA
ETHIOPIA
NEPAL II (-3)
NEPAL (HRC)
BANGLADESH
SHQ Sector South
RWANDA 1 (-2)
NEPAL 2 (ARG)
RWANDA
THAILAND
BANGLADESH
INDIA
BANGLADESH
INDIA
MP CAMBODIA
FPU NEPAL 1
FPU RWANDA 3
National capital
Administrative capital
Town, village
Airport
International boundary
Undetermined boundary
State (wilayah) boundary
Sector boundary
Main road
Railway
Abyei region
0 100 200km
0 50 100mi
The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
Final boundary between the Republic of Sudan and the Republic of South Sudan has not yet been determined.
Final status of the Abyei area is not yet determined.
Map No. 4456 Rev. 61
Oct 2024
30°E
35°E
25°E
10°N
5°N